

Distr.: General
2 March 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الثامنة والأربعون

فيينا، ٧-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

شؤون الإدارة والميزانية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: مخطط الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية**

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المدير التنفيذي بشأن مخطط الميزانية المدججة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2005/8). ويحدد التقرير ميزانيتين منفصلتين لبرنامجي المكتب بشأن المخدرات والجريمة مع لمحة عامة شاملة عن الأنشطة المخططة والموارد المخصصة لها، اللازمة لتنفيذها. ونظرت اللجنة في التقرير وتبادلت الآراء مع المدير التنفيذي وغيره من كبار المسؤولين. ووفر المكتب لاحقاً معلومات إضافية ردّاً على تساؤلات اللجنة.

٢ - ويحتوي تقرير المدير التنفيذي على اقتراحات من أجل: (أ) برنامج الجريمة المنطوي على زيادة مقدارها ٥٢,٢ مليون دولار (٢٧٥ في المائة) من ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وميزانية جديدة مقترحة بمبلغ ٧١,٢ مليون دولار، و(ب) برنامج المخدرات المنطوي على زيادة مقدارها ٧,٣ مليون دولار (٤ في المائة) من ٢٠٠٥,٩ مليون دولار إلى ٢١٣,٢ مليون

* E/CN.7/2005/1

** اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وقُدّم تقريرها إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥.



دولار. ويتضمن مخطط الميزانية المقترحة أنشطة بحثية ومعيارية وأنشطة متعلقة بالمساعدة التقنية، وكذلك أنشطة اقليمية وأنشطة داعمة. ولاحظت اللجنة استخدام تسمية "العمل المعياري: المقرر" كبند منفصل في الجدول ١، وهذا يشير - كما يتضح من الفقرة ٦ - إلى المهمة الأساسية المتمثلة في مساعدة البلدان بتوفير الخبرة فيما يتعلق بإنشاء الأطر التشريعية في مجالي مراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة.

٣- وتثني اللجنة الاستشارية على المدير التنفيذي لجودة التقرير وشكله ووضوحه بوجه عام. وتعرب عن تقديرها لإيجازه ودقته، وعن اقتناعها بأن ذلك دليل على وجود اتجاه إلى الاستمرار في اختصار التقارير في المستقبل.

٤- ويقدم الجدول ١ في مخطط الميزانية المدججة تلخيصا شاملا لمخطط الميزانية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بينما يقدم الجدول ٢ تفسيراً مواضيعياً أكثر تفصيلاً. وأفاد المكتب اللجنة الاستشارية بأن الموارد المتوقعة على النحو الذي عُرِضت به في الجدولين تمثل نتيجة لعنصرين: (أ) الالتزامات الحالية والمتوقعة، و(ب) الأنشطة المستقبلية المرتقبة. وتم تحديد الموارد المالية المطلوبة للالتزامات الحالية والمتوقعة على أساس تكاليف المشاريع المستمرة المراد مواصلة تنفيذها أثناء فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وكذلك المشاريع الجديدة التي سوف تستهل في غضون الإطار الزمني نفسه. وأبلغ المكتب اللجنة أيضاً بأن الموارد المالية المطلوبة للأنشطة المستقبلية المرتقبة تم تحديدها من خلال تجميع أفضل المعلومات المتيسرة. وكان من العوامل المؤثرة في هذا الصدد التفاوض مع المانحين وفحص مستندات المانحين الذي أسفر عن تنبؤات مدروسة فيما يتعلق بالتكاليف. بيد أن هذه التنبؤات لم تعتبر نهائية، وستدرج في عرض ميزانية المكتب المقترحة تقديرات أكثر دقة للتكاليف. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يكون المكتب سباقاً ويتصل بالمانحين للاستيثاق من الحالة الراهنة لتعهدات المانحين بغية الحصول على معلومات أدق عن الدعم المتوقع من أجل إدخالها لاحقاً في الميزانية المقترحة المقبلة.

٥- وتشير اللجنة إلى زيادة في الموارد المطلوبة لأنشطة الدعم للمقر على النحو المبين في الجدول ٢، حيث تظهر زيادة في أنشطة المقر المتعلقة ببرنامج المخدرات بنسبة ٢٧ في المائة وزيادة في أنشطة المقر المتعلقة ببرنامج الجريمة بنسبة ٥٧ في المائة. ووجهت اللجنة الاهتمام إلى الفقرة ٢٠ من مخطط الميزانية والنسبة بين تكاليف البرنامج وتكاليف الدعم، التي لن تتغير إلا تغييراً هامشياً من ٢١:٧٩ أثناء الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٢٢:٧٨ أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ولو أن تكاليف الدعم ازدادت بالمقاييس المطلقة. وأبلغ المكتب اللجنة بأن مستويات التوظيف في المقر ظلت بدون تغيير ولم يُطلب فتح وظائف جديدة. وتعزى الزيادة

في الموارد المطلوبة إلى عوامل خارجية مزدوجة ليست لها صلة بإدارة موارد المكتب، إذ أنها تعزى بالتحديد إلى تسوية في جدول مرتبات الموظفين مقرونة بتقلبات العملة الأجنبية. وأعرب المكتب عن الأمل في أن تزيد التبرعات على زيادة متطلبات المقر من الموارد، وإن كان هناك انخفاض عام في مستوى التبرعات. وتشدد اللجنة الاستشارية على الحاجة إلى رصد النسبة بين مكوفي البرنامج والدعم لضمان عدم زيادة تكاليف الدعم على حساب الانفاق على البرامج.

٦- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن بعض مجالات الخبرة ليست مقصورة على المكتب وحده، وأن هناك ازدواجية واضحة في الجهود، تترتب عليها تكاليف محتملة كبيرة، مع إدارات الأمم المتحدة وصناديقها و/أو برامجها الأخرى. وتشير اللجنة، بالتحديد، إلى أن الأنشطة في مجالات سيادة القانون والأيدز وفيروسه، تمثل بنوداً أيضاً في جداول أعمال عدد من الشركاء الآخرين، ولكنها مع ذلك تتطلب موارد مالية كبيرة من المكتب. وعلى سبيل المثال، يبين الجدول ٤ زيادة بنسبة ٥٩ في المائة في المتطلبات البرنامجية المتعلقة بالأيدز وفيروسه. وأوضح المكتب، في هذا الصدد، أنه من المنظمات العشر المشتركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه، وأنه يتولى حالياً رئاسة لجنة المنظمات المشتركة في رعاية البرنامج. وفيما يخص مسألة سيادة القانون، على وجه التحديد، أشار المكتب إلى أنه على الرغم من ضرورة توحيد العمل الذي ينجز داخل منظومة الأمم المتحدة، فإن كل مكتب من مكاتبها ينظر إلى مسائل سيادة القانون من زاوية مختلفة. وعلى سبيل المثال، تركز إدارة عمليات حفظ السلام على سيادة القانون فيما يتصل بعمليات السلام، ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على جملة أمور منها تقديم المساعدة للحكومات من أجل إنشاء البنى الأساسية لسيادة القانون في سياق إدارة الشأن العام، بينما يركز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على بناء القدرات في مجال العدالة الجنائية. ومع ذلك، تطلب اللجنة الاستشارية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يحدد أنشطته البرنامجية التي يمكن أن تكون مزدوجة مع برامج تنفذها كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وأن يضع تدابير فعالة للاتصالات والعلاقات معها لضمان شفافية المعلومات والإقلال، إلى أدنى حد، من التنافس بين الوكالات على الموارد لتمويل الأنشطة المختلفة. وتعزم اللجنة العودة إلى هذا الأمر عندما تنظر في ميزانية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٧- وتشير اللجنة إلى أن مخطط الميزانية المدمجة (E/CN.7/2005/8) لا يتطرق بتفصيل إلى موضوع تبادل المعلومات والتفاعل بوجه عام فيما بين برنامجي المخدرات والجريمة اللذين

يعملان بشكل مشترك تحت مظلة المكتب. وتعرب اللجنة عن ثقتها في أن يكون التنسيق بين البرنامجين أمرا روتينيا، وتطلب من المكتب توفير خلفية وأمثلة محددة لكيفية تنظيم التنسيق عمليا.

٨- وأثارت اللجنة تساؤلا حول انخفاض تكاليف البرنامج لأمريكا اللاتينية والكاريبية بنسبة ٢٠ في المائة (E/CN.7/2005/8، الجدول ١). فردّ المكتب قائلا إنه على الرغم من وجود انخفاض بالمقاييس المطلقة، فإن الهدف هو التعاون مع البلدان المتأثرة وزيادة موارد البلدان ببرامج مقدّمة من المكتب. وتلاحظ اللجنة أن المساعدة التقنية لا تزال جانبا مهما في بناء القدرات، وتشدّد اللجنة على ضرورة الرصد الدقيق للاحتياجات الجغرافية لضمان إدراج متطلبات واقعية من الموارد في الميزانية.

٩- وتطلب اللجنة توضيحا لترتيب العمل الجديد، الذي يكفل للمكتب استخدام قائمة الأسعار الشاملة المبينة على الأنشطة، التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لسداد مصروفات الخدمات الميدانية على النحو الوارد في الفقرة ٥٦ من تقرير المدير التنفيذي. وهذا الترتيب أسفرت عنه المفاوضات التي استهلّت مع البرنامج الإنمائي، الذي يوفر الدعم الإداري للمكتب على المستوى الميداني، على إثر تقرير المدير التنفيذي المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (E/CN.7/2003/20، الفقرة ٣٠٨). وينوي البرنامج الإنمائي أن يطلب ٣ في المائة كرسوم إدارية عن جميع المعاملات المبلّغ عنها من خلال نظام تبليغ مكرّس تابع له (أطلس). بيد أن هذا النظام غير جاهز تماما في الوقت الحاضر، ولم تُقدّم إلى المكتب، منذ أن أصبح الاتفاق نافذا في عام ٢٠٠٤، أي تقارير عن رسوم مستحقة عن خدمات تم توفيرها فعلا. وأوضح المكتب أنه بمجرد ما توضع الصيغة النهائية لقائمة الأسعار الشاملة أثناء عام ٢٠٠٥، ستُدرج في الميزانية المقترحة تقديرات أكثر دقة. وحتى ذلك الحين، يقدّر المكتب أن النفقات ذات الصلة ستبلغ ١,٦ مليون دولار أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتشني اللجنة الاستشارية على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لوضع صيغة رسمية لترتيب عمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكنها تعرب عن قلق إزاء قيام المكتب بابرار اتفاق مع البرنامج الإنمائي دون أن يقيّم أولا آثاره التشغيلية والمالية. وتتوقع اللجنة أن يتضمن اقتراح الميزانية المقبل تبريرا وجيها من الناحيتين التشغيلية والمالية، يوضح فوائد استخدام قائمة الأسعار الشاملة، لا سيما بالنظر إلى الرسوم الإدارية التي يفرضها البرنامج الإنمائي والبالغة ٣ في المائة.